

حجيج على قارعة الطريق !

عباس الغالبي

في الوقت الذي ألزمت هيئة الحج شركات السفر كافة بنقل الحجاج من وإلى الديار المقدسة عن طريق رحلات طائراتها الحصرية ، يئن الكثير من الحجاج على قارعة المطارات في جدة وبغداد ومحافظات أخرى بسبب عدم استيعاب طائرات الهيئة الموقرة لأفواج الحجيج التي شهدت هذا الموسم ارتفاعا ملحوظا ولافتا للنظر .

ولا ندري من الذي جاء بهذه الهيئة التي لا تعرف شيئا اسمه التخطيط والمتابعة والتخطيط ، بل تتجه إلى القرارات الارتجالية غير المدروسة وعديمة الجدوى الاقتصادية ، وإلا بماذا نفسر هذا التخبط ، وشهد انتظار الحجيج في المطارات بسبب إلزام هيئة الحج والعمرة شركات السفر كافة بنقل معتمرهم عن طريق نافذة الهيئة فقط التي عجزت تماما عن تأمين وسائل النقل الكفيلة بنقل الحجاج من وإلى الديار المقدسة .

مشهد الانتظار والتأخير الحالي للحجيج ينم عن وجود كوارس لا علاقة لها بموضوعة التخطيط والتنفيذ على حد سواء ، حيث إن أقسام الهيئة على ما يبدو مليئة بالكوارس غير المتخصصة التي تعمل على وفق صيغ غير مدروسة ، فإذا كان لدى الهيئة إمكانية تأمين وتوفير الوسائل الكفيلة بالقوافل الموجودة على قارعة الطريق ، فإذا كان القصد هو تحقيق عائداً مالية عن طريق الاستثمار ، فليس على حساب المستهلك ، وفي جميع دول العالم القطاع الخاص هو الذي يفترض أن يأخذ زمام المبادرة في قطاع النقل من تأمين الطائرات والسيارات إلى أماكن الإقامة مع وجود الجهد الحكومي بتأجيل الإشراف والدعم اللوجستي وما يتعلق بسمات الدخول ، إلا أن الذي يجري الآن من احتكار هيئة الحج والعمرة مع عدم قدرتها على التعامل مع الأعداد المتزايدة للحجيج على وفق النسب المحددة من قبل المملكة العربية السعودية ، فهي تعد مؤشراً على ضعفها بسبب اختيار مسؤوليها من دون النظر للكفاءة والاختصاص أو تحدي دورها التنفيذي إلى أمور لا تعد من اختصاصها أو واجباتها ، ما يجعل الأمر بحاجة إلى تدخل حكومي على المستوى وسنح المجال أمام القطاع الخاص للتعامل مع أعداد الحجيج المتزايدة بشكل يخلق انسيابية واضحة ، وإلا فليس هناك مبررات ومسوغات حقيقية وعملية أو فتوى شرعية من قبل هيئة الحج ومسؤوليها .

في وقت أعلنت فيه هيئة الأوراق المالية تصدّر بورصتها دول المنطقة

خبراء لـ (المدى الاقتصادي) : السوق مازال ضعيفا . . والقيمة السوقية للقطاعات الحقيقية ضعيفة جداً

بغداد / ليث محمد رضا

أعلنت هيئة الأوراق المالية أن بورصتها تقدمت على دول المنطقة بحجم التداول المالي بنسبة 70٪. في وقت أكد عدد من الخبراء أن سوق العراق للأوراق المالية مازال بحاجة إلى مزيد من التطوير بالتوازي مع مسار تنموي حقيقي للقطاعات الاستثمارية لجمل الاقتصاد الوطني.

من جانبه قال الخبير الاقتصادي الدكتور ماجد الصوري : إن الاقتصاد الوطني يمر بحالة صعبة مما لا يسمح لسوق العراق للأوراق المالية بالتطور المناسب رغم جهود تطوير عمل السوق من حيث المكنة والإدارة، فسوق العراق للأوراق المالية لا يزال ضعيفاً ولا يستطيع تصدّر أسواق المنطقة وإذا كان هناك تطور فهو لا يضيء المنطقة والصدارة ينبغي أن تقارن من حيث التداول، والآن الشركات المتداولة أسهمها في السوق لا تتعدى الخمسين شركة كأوراق متداولة وأغلبها يعود للمصارف.

وأضاف الصوري : ما يزال سوق العراق للأوراق المالية يعد سوقاً للمضاربة وليس للاستثمار المباشر على الرغم من وجود ذلك في أسواق المنطقة، مبيّناً أن هناك الكثير من الاستثمارات المباشرة التي تتم عن طريق أسواق الأوراق المالية لافتاً إلى أنه ليس من استثمار في سوق الأوراق المالية حالياً.

من جانبه ذكر مستشار البنك المركزي العراقي الدكتور مظهر محمد صالح : أن البورصات، لا سيما الخليجية إضافة لأمير تعاني من ركود بسبب الوضع الاقتصادي الدولي أو السياسي الداخلي وبالتالي هي في طور التدهن والهبوط.

وبين صالح : أن قطاع المصارف مهيم على القيمة السوقية لسوق العراق للأوراق المالية مشيراً إلى أن تداولات القطاع المالي تفوق حجم القطاعات الحقيقية مما يعكس الطابع الريعي للاقتصاد الوطني.

وقال صالح : قد يكون العراق بوضع أفضل مقارنة بحجم التداول في الأسواق المالية لبعض البلدان لكن هكذا مقارنات لا تعكس اتجاه نمو طويل الأجل بل تعكس حالات ظرفية.

إلى ذلك قال الخبير المالي شيروان مصطفى : إن القيمة الحقيقية للسوق المالي لأي بلد تمثل الاقتصاد المنتج أي محفظة السوق الكلية وعندما لا ترتفع فإن الأمر يعني وجود

خلل في السوق ومجمل الاقتصاد. وأضاف مصطفى : إن أسعار الأسهم حالياً لا تمثل القيمة الحقيقية ففئة مفارقة حقيقية لا يمكن أن تكون الأسهم أقل من دينار واحد . وتابع مصطفى : إن مشكلة سوق الأوراق أنه لا يستطيع أن يعبر عن القيمة الاستثمارية داعياً القائمين على السوق إلى القيام بدراسة ظاهرة انخفاض الأسعار والعمل على وضع الحلول الناجعة والسريعة مع الجهات نقدية ومالية.

وكان رئيس هيئة الأوراق المالية عبد الرزاق السعدي قد ذكر في وقت سابق لوكالة كرسنتان لأبناء (أكانيوز) أن "العراق تصدّر تداول الأموال بنسبة 70٪ مقارنة مع دول

المنطقة"، مشيراً إلى أن "حجم التداول خلال الأشهر الثلاثة الماضية بلغ نحو 274 مليار دينار عراقي".

وأضاف أن "سوق العراق للأموال المالية استطاعت الحصول على ثقة الآخرين بسبب اعتمادها ضوابط إفصاح قانونية عن موجودات الشركات المساهمة".

وتابع السعدي أن "حركة سوق العراق للأوراق المالية تنهض كلما ارتفع حجم المشاريع الاستثمارية في البلاد وتوسعت التعاملات المالية بين السوق العراقية وأسواق العالم من خلال البنوك".

وقال إن "سوق العراق للأوراق المالية تعمل على توسيع رؤوس الأموال الأجنبية التي

بلغت 15٪ من مجمل التداول العام بهدف توسيع النشاطات المالية الأجنبية في البلاد والتي تسهم في دعم سوق الأوراق وترابطه مع الأسواق العالمية".

وبدأت هيئة العراق للأوراق المالية تحضيراتها الأولية للحصول على عضوية السوق العالمي للأوراق المالية، كما أعلنت عن البدء بالإيداع الإلكتروني للشركات الاستثمارية الأجنبية والمحلية بدلاً من الإيداع الورقي.

وكانت بورصة العراق قد بدأت نشاطها في 2004، وتحولت من التداول اليدوي إلى استخدام شاشات التعامل الإلكترونية في 2009 وتفتتحت للتداول ساعتين يومياً كل



خمسة أيام في الأسبوع. وقطاع البنوك هو الأكبر في البورصة التي تتضمن أيضاً أسهم شركات صناعية وشركات تأمين وفنادق وشركات زراعية. ويبلغ إجمالي قيمة الأسهم المدرجة في البورصة نحو ثلاثة مليارات دولار. وانتقلت الحكومة العراقية مؤخراً مع بنك (H.H.P.T) والذي ينتشر في عموم بلدان العالم لتطوير سوق العراق للأوراق المالية. يذكر أن بورصات المنطقة شهدت تراجعاً ملحوظاً الأمر الذي يرجعه المراقبون إلى جملة من العوامل لعل التوتر السياسي الذي تشهده المنطقة بسبب الديناميكية الاجتماعية من أبرزها.

الموارد المائية: الأبار التي حفرت في ديارى لا تسد نقص مياه نهر الوند

بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

في المناطق الزراعية التي تعتمد على مياه نهر الوند في محافظة ديالى ، مستدركاً بالقول "لكن هذه الأبار لاتفي بالغرض وعلى السلطات الإيرانية إطلاق المياه في النهر لأنها حق من حقوق العراق".

وأوضح هاشم أن "مناسيب المياه في نهرى دجلة والفرات جيدة وستجنب المناطق الزراعية المعتمدة على النهرين من أي أزمة في مياه الري"، لافتاً إلى أن "وزارته وبالتنسيق مع وزارة الزراعة وسعت من المساحات الزراعية لهذا الموسم خصوصاً تلك الخاصة بمحصول الشلب في المحافظات الجنوبية".

وأشارت إلى أن من المتوقع أن يرتفع صافي الأرباح هذا العام إلى أكثر من 18 المئة بالمقارنة بالعام الماضي.

وأفاد البنك في مايو/ أيار أنه حقق زيادة بنسبة 18 في المئة في أرباح 2010 لتصل إلى 311 مليون دولار.

مصدر: العمليات الطبيعية في البنك العراقي للتجارة

بغداد/ (رويترز)

مستقلة ويراقبه البنك المركزي العراقي وديوان الرقابة المالية مثل أي بنك عراقي آخر. وقالت الجاف بمكتبها في حي المنصور ببغداد انه لا يوجد كيان سياسي له أي تأثير على البنك.

وأضافت ان التحقيق في المخالفات المالية المزعومة لم يكتمل بعد.

وأنتسب البنك عام 2003. وتطور البنك العراقي للتجارة ليصبح واحدا من أكبر المؤسسات المالية في العراق وأكثرها ربحية. ومن بين البنوك المرخصة مؤسسات مالية أمريكية كبيرة مثل جي.بي مورجان وسيتي بنك. والبنك العراقي للتجارة 14 فرعاً في أنحاء

(صاعد... نازل)

يتراوح من 20٪ إلى 30٪، إضافة إلى قرب حلول شهر رمضان مشيرة إلى أن ارتفاع الأسعار في الدول الإسلامية يصل إلى 25٪.

ويذكر أن سعر الكيس الواحد من مادة الرز زنة (50) ارتفع من (37,000) دينار إلى (37,750) دينار، وارتفع سعر الكيس الواحد من مادة العدس زنة (50) كغم من (53,500) دينار إلى (54,500) دينار. ومادة الحمص سعر الكيس الواحد زنة (50) كغم) إلى (62,500) دينار، وكذلك مادة الفاصوليا اليابسة سعر الكيس

أشباب أخرى تخص قرب حلول شهر رمضان المبارك وبدء العمل في قانون التكميلية . وقالت الخبيرة الاقتصادية منى الموسوي مديرة مركز بحوث السوق لـ (المدى الاقتصادي) : ان بدء العمل بقانون التعرفة الكمركية يعد عاملاً أساسياً لارتفاع الأسعار في الأسواق المحلية . وأضافت الموسوي : ان ثمة مخاوف لدى الخبراء والمراقبين من الاستياء الشعبي تجاه هذا القانون ومايسببه من اثر بالغ في ارتفاع الأسعار الذي

أسباب أخرى تخص قرب حلول شهر رمضان المبارك وبدء العمل في قانون التكميلية . وقالت الخبيرة الاقتصادية منى الموسوي مديرة مركز بحوث السوق لـ (المدى الاقتصادي) : ان بدء العمل بقانون التعرفة الكمركية يعد عاملاً أساسياً لارتفاع الأسعار في الأسواق المحلية . وأضافت الموسوي : ان ثمة مخاوف لدى الخبراء والمراقبين من الاستياء الشعبي تجاه هذا القانون ومايسببه من اثر بالغ في ارتفاع الأسعار الذي

أسباب أخرى تخص قرب حلول شهر رمضان المبارك وبدء العمل في قانون التكميلية . وقالت الخبيرة الاقتصادية منى الموسوي مديرة مركز بحوث السوق لـ (المدى الاقتصادي) : ان بدء العمل بقانون التعرفة الكمركية يعد عاملاً أساسياً لارتفاع الأسعار في الأسواق المحلية . وأضافت الموسوي : ان ثمة مخاوف لدى الخبراء والمراقبين من الاستياء الشعبي تجاه هذا القانون ومايسببه من اثر بالغ في ارتفاع الأسعار الذي

أسباب أخرى تخص قرب حلول شهر رمضان المبارك وبدء العمل في قانون التكميلية . وقالت الخبيرة الاقتصادية منى الموسوي مديرة مركز بحوث السوق لـ (المدى الاقتصادي) : ان بدء العمل بقانون التعرفة الكمركية يعد عاملاً أساسياً لارتفاع الأسعار في الأسواق المحلية . وأضافت الموسوي : ان ثمة مخاوف لدى الخبراء والمراقبين من الاستياء الشعبي تجاه هذا القانون ومايسببه من اثر بالغ في ارتفاع الأسعار الذي

أسباب أخرى تخص قرب حلول شهر رمضان المبارك وبدء العمل في قانون التكميلية . وقالت الخبيرة الاقتصادية منى الموسوي مديرة مركز بحوث السوق لـ (المدى الاقتصادي) : ان بدء العمل بقانون التعرفة الكمركية يعد عاملاً أساسياً لارتفاع الأسعار في الأسواق المحلية . وأضافت الموسوي : ان ثمة مخاوف لدى الخبراء والمراقبين من الاستياء الشعبي تجاه هذا القانون ومايسببه من اثر بالغ في ارتفاع الأسعار الذي

أسباب أخرى تخص قرب حلول شهر رمضان المبارك وبدء العمل في قانون التكميلية . وقالت الخبيرة الاقتصادية منى الموسوي مديرة مركز بحوث السوق لـ (المدى الاقتصادي) : ان بدء العمل بقانون التعرفة الكمركية يعد عاملاً أساسياً لارتفاع الأسعار في الأسواق المحلية . وأضافت الموسوي : ان ثمة مخاوف لدى الخبراء والمراقبين من الاستياء الشعبي تجاه هذا القانون ومايسببه من اثر بالغ في ارتفاع الأسعار الذي

أسباب أخرى تخص قرب حلول شهر رمضان المبارك وبدء العمل في قانون التكميلية . وقالت الخبيرة الاقتصادية منى الموسوي مديرة مركز بحوث السوق لـ (المدى الاقتصادي) : ان بدء العمل بقانون التعرفة الكمركية يعد عاملاً أساسياً لارتفاع الأسعار في الأسواق المحلية . وأضافت الموسوي : ان ثمة مخاوف لدى الخبراء والمراقبين من الاستياء الشعبي تجاه هذا القانون ومايسببه من اثر بالغ في ارتفاع الأسعار الذي

أسباب أخرى تخص قرب حلول شهر رمضان المبارك وبدء العمل في قانون التكميلية . وقالت الخبيرة الاقتصادية منى الموسوي مديرة مركز بحوث السوق لـ (المدى الاقتصادي) : ان بدء العمل بقانون التعرفة الكمركية يعد عاملاً أساسياً لارتفاع الأسعار في الأسواق المحلية . وأضافت الموسوي : ان ثمة مخاوف لدى الخبراء والمراقبين من الاستياء الشعبي تجاه هذا القانون ومايسببه من اثر بالغ في ارتفاع الأسعار الذي

أسباب أخرى تخص قرب حلول شهر رمضان المبارك وبدء العمل في قانون التكميلية . وقالت الخبيرة الاقتصادية منى الموسوي مديرة مركز بحوث السوق لـ (المدى الاقتصادي) : ان بدء العمل بقانون التعرفة الكمركية يعد عاملاً أساسياً لارتفاع الأسعار في الأسواق المحلية . وأضافت الموسوي : ان ثمة مخاوف لدى الخبراء والمراقبين من الاستياء الشعبي تجاه هذا القانون ومايسببه من اثر بالغ في ارتفاع الأسعار الذي

أسباب أخرى تخص قرب حلول شهر رمضان المبارك وبدء العمل في قانون التكميلية . وقالت الخبيرة الاقتصادية منى الموسوي مديرة مركز بحوث السوق لـ (المدى الاقتصادي) : ان بدء العمل بقانون التعرفة الكمركية يعد عاملاً أساسياً لارتفاع الأسعار في الأسواق المحلية . وأضافت الموسوي : ان ثمة مخاوف لدى الخبراء والمراقبين من الاستياء الشعبي تجاه هذا القانون ومايسببه من اثر بالغ في ارتفاع الأسعار الذي

أسباب أخرى تخص قرب حلول شهر رمضان المبارك وبدء العمل في قانون التكميلية . وقالت الخبيرة الاقتصادية منى الموسوي مديرة مركز بحوث السوق لـ (المدى الاقتصادي) : ان بدء العمل بقانون التعرفة الكمركية يعد عاملاً أساسياً لارتفاع الأسعار في الأسواق المحلية . وأضافت الموسوي : ان ثمة مخاوف لدى الخبراء والمراقبين من الاستياء الشعبي تجاه هذا القانون ومايسببه من اثر بالغ في ارتفاع الأسعار الذي

الزراعة تباشر تجهيز الفلاحين بفسائل النخيل مدعومة السعر

بغداد/ (الإخبارية)



باشرت الزراعة تجهيز المزارعين والمواطنين بفسائل النخيل في جميع المحافظات. وقال مدير عام هيئة النخيل كامل خلف في تصريح لمراسل الوكالة الإخبارية للإخبارية : اصحاب أن الهيئة باشرت تجهيز المزارعين وأصحاب البساتين الجديدة والمواطنين بفسائل النخيل في جميع المحافظات وبأسعار مدعومة من قبل الوزارة.

مشيراً إلى وجود إقبال على شراء هذه الفسائل.

وأضاف خلف : توجد لدينا أصناف متنوعة وذات أحجام مختلفة من الفسائل ، مؤكداً أنه لا يقتصر البيع فقط على المزارعين بل المواطنين أيضاً بإمكانهم شراء هذه الفسائل إلى بيوتهم

وذكر الغرض من بيع هذه الفسائل هو جمالي

والحفاظ على البيئة ، وكذلك لزيادة إنتاج التمور والإختار من أعداد النخيل في العراق ، لافتاً إلى تغيير خارطة النخيل وزيادة الأصناف التجارية ، التي تكون شحيحة وقليلة جداً في عموم العراق .

وتابع في القول : نأمل أن تزيد من أعداد الأصناف التجارية وعدداً كبيرة من الأصناف وأن نصدّر للعالم هذه الأنواع من التمور غير لحاضرة في الأسواق العالمية.

وأشار إلى معرض الإمارات العالمي للتمور الذي عرض أعداداً كبيرة من الأصناف المختلفة من التمور العراقية ففوجئ الجميع بها مما أدى إلى فتح قنوات مع عدد كبير من المستثمرين العراقيين مع التجار العالميين لغرض عقد اتفاقيات حول كيفية تسويق هذه التمور لهم .

يذكر أنه يوجد (229) صنفاً من التمور في العراق وأن التنوع جددود (500) في كل محافظات العراق .

مصدر: العمليات الطبيعية في البنك العراقي للتجارة

بغداد/ (رويترز)

مستقلة ويراقبه البنك المركزي العراقي وديوان الرقابة المالية مثل أي بنك عراقي آخر. وقالت الجاف بمكتبها في حي المنصور ببغداد انه لا يوجد كيان سياسي له أي تأثير على البنك.

وأضافت ان التحقيق في المخالفات المالية المزعومة لم يكتمل بعد.

وأنتسب البنك عام 2003. وتطور البنك العراقي للتجارة ليصبح واحدا من أكبر المؤسسات المالية في العراق وأكثرها ربحية. ومن بين البنوك المرخصة مؤسسات مالية أمريكية كبيرة مثل جي.بي مورجان وسيتي بنك. والبنك العراقي للتجارة 14 فرعاً في أنحاء

(صاعد... نازل)

يتراوح من 20٪ إلى 30٪، إضافة إلى قرب حلول شهر رمضان مشيرة إلى أن ارتفاع الأسعار في الدول الإسلامية يصل إلى 25٪.

ويذكر أن سعر الكيس الواحد من مادة الرز زنة (50) ارتفع من (37,000) دينار إلى (37,750) دينار، وارتفع سعر الكيس الواحد من مادة العدس زنة (50) كغم من (53,500) دينار إلى (54,500) دينار. ومادة الحمص سعر الكيس الواحد زنة (50) كغم) إلى (62,500) دينار، وكذلك مادة الفاصوليا اليابسة سعر الكيس

أسباب أخرى تخص قرب حلول شهر رمضان المبارك وبدء العمل في قانون التكميلية . وقالت الخبيرة الاقتصادية منى الموسوي مديرة مركز بحوث السوق لـ (المدى الاقتصادي) : ان بدء العمل بقانون التعرفة الكمركية يعد عاملاً أساسياً لارتفاع الأسعار في الأسواق المحلية . وأضافت الموسوي : ان ثمة مخاوف لدى الخبراء والمراقبين من الاستياء الشعبي تجاه هذا القانون ومايسببه من اثر بالغ في ارتفاع الأسعار الذي

أسباب أخرى تخص قرب حلول شهر رمضان المبارك وبدء العمل في قانون التكميلية . وقالت الخبيرة الاقتصادية منى الموسوي مديرة مركز بحوث السوق لـ (المدى الاقتصادي) : ان بدء العمل بقانون التعرفة الكمركية يعد عاملاً أساسياً لارتفاع الأسعار في الأسواق المحلية . وأضافت الموسوي : ان ثمة مخاوف لدى الخبراء والمراقبين من الاستياء الشعبي تجاه هذا القانون ومايسببه من اثر بالغ في ارتفاع الأسعار الذي

أسباب أخرى تخص قرب حلول شهر رمضان المبارك وبدء العمل في قانون التكميلية . وقالت الخبيرة الاقتصادية منى الموسوي مديرة مركز بحوث السوق لـ (المدى الاقتصادي) : ان بدء العمل بقانون التعرفة الكمركية يعد عاملاً أساسياً لارتفاع الأسعار في الأسواق المحلية . وأضافت الموسوي : ان ثمة مخاوف لدى الخبراء والمراقبين من الاستياء الشعبي تجاه هذا القانون ومايسببه من اثر بالغ في ارتفاع الأسعار الذي

أسباب أخرى تخص قرب حلول شهر رمضان المبارك وبدء العمل في قانون التكميلية . وقالت الخبيرة الاقتصادية منى الموسوي مديرة مركز بحوث السوق لـ (المدى الاقتصادي) : ان بدء العمل بقانون التعرفة الكمركية يعد عاملاً أساسياً لارتفاع الأسعار في الأسواق المحلية . وأضافت الموسوي : ان ثمة مخاوف لدى الخبراء والمراقبين من الاستياء الشعبي تجاه هذا القانون ومايسببه من اثر بالغ في ارتفاع الأسعار الذي

أسباب أخرى تخص قرب حلول شهر رمضان المبارك وبدء العمل في قانون التكميلية . وقالت الخبيرة الاقتصادية منى الموسوي مديرة مركز بحوث السوق لـ (المدى الاقتصادي) : ان بدء العمل بقانون التعرفة الكمركية يعد عاملاً أساسياً لارتفاع الأسعار في الأسواق المحلية . وأضافت الموسوي : ان ثمة مخاوف لدى الخبراء والمراقبين من الاستياء الشعبي تجاه هذا القانون ومايسببه من اثر بالغ في ارتفاع الأسعار الذي

أسباب أخرى تخص قرب حلول شهر رمضان المبارك وبدء العمل في قانون التكميلية . وقالت الخبيرة الاقتصادية منى الموسوي مديرة مركز بحوث السوق لـ (المدى الاقتصادي) : ان بدء العمل بقانون التعرفة الكمركية يعد عاملاً أساسياً لارتفاع الأسعار في الأسواق المحلية . وأضافت الموسوي : ان ثمة مخاوف لدى الخبراء والمراقبين من الاستياء الشعبي تجاه هذا القانون ومايسببه من اثر بالغ في ارتفاع الأسعار الذي

أسباب أخرى تخص قرب حلول شهر رمضان المبارك وبدء العمل في قانون التكميلية . وقالت الخبيرة الاقتصادية منى الموسوي مديرة مركز بحوث السوق لـ (المدى الاقتصادي) : ان بدء العمل بقانون التعرفة الكمركية يعد عاملاً أساسياً لارتفاع الأسعار في الأسواق المحلية . وأضافت الموسوي : ان ثمة مخاوف لدى الخبراء والمراقبين من الاستياء الشعبي تجاه هذا القانون ومايسببه من اثر بالغ في ارتفاع الأسعار الذي

أسباب أخرى تخص قرب حلول شهر رمضان المبارك وبدء العمل في قانون التكميلية . وقالت الخبيرة الاقتصادية منى الموسوي مديرة مركز بحوث السوق لـ (المدى الاقتصادي) : ان بدء العمل بقانون التعرفة الكمركية يعد عاملاً أساسياً لارتفاع الأسعار في الأسواق المحلية . وأضافت الموسوي : ان ثمة مخاوف لدى الخبراء والمراقبين من الاستياء الشعبي تجاه هذا القانون ومايسببه من اثر بالغ في ارتفاع الأسعار الذي

أسباب أخرى تخص قرب حلول شهر رمضان المبارك وبدء العمل في قانون التكميلية . وقالت الخبيرة الاقتصادية منى الموسوي مديرة مركز بحوث السوق لـ (المدى الاقتصادي) : ان بدء العمل بقانون التعرفة الكمركية يعد عاملاً أساسياً لارتفاع الأسعار في الأسواق المحلية . وأضافت الموسوي : ان ثمة مخاوف لدى الخبراء والمراقبين من الاستياء الشعبي تجاه هذا القانون ومايسببه من اثر بالغ في ارتفاع الأسعار الذي

أسباب أخرى تخص قرب حلول شهر رمضان المبارك وبدء العمل في قانون التكميلية . وقالت الخبيرة الاقتصادية منى الموسوي مديرة مركز بحوث السوق لـ (المدى الاقتصادي) : ان بدء العمل بقانون التعرفة الكمركية يعد عاملاً أساسياً لارتفاع الأسعار في الأسواق المحلية . وأضافت الموسوي : ان ثمة مخاوف لدى الخبراء والمراقبين من الاستياء الشعبي تجاه هذا القانون ومايسببه من اثر بالغ في ارتفاع الأسعار الذي

أسباب أخرى تخص قرب حلول شهر رمضان المبارك وبدء العمل في قانون التكميلية . وقالت الخبيرة الاقتصادية منى الموسوي مديرة مركز بحوث السوق لـ (المدى الاقتصادي) : ان بدء العمل بقانون التعرفة الكمركية يعد عاملاً أساسياً لارتفاع الأسعار في الأسواق المحلية . وأضافت الموسوي : ان ثمة مخاوف لدى الخبراء والمراقبين من الاستياء الشعبي تجاه هذا القانون ومايسببه من اثر بالغ في ارتفاع الأسعار الذي